مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوة جماهيرية نظمها في مقره الانتخابي أمس الأول تحت شعار "نهضتنا في وحدتنا"

سعد البوص: أبوالسلطات أقرّ مرسوم الصوت الواحد لتحقيق مبادئ العدالة والمساواة

سعد البوص متحدثا إلى ناخبي الدائرة الخامسة

جانب من الحضور في المقر الانتخابي للبوص

دعا مرشح الدائرة الخامسة سعد فهد البوص الحكومة الى تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في تقلد المناصب القيادية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بعيدا عن المحاصصة والتقرب من السلطة.

جاء ذلك في الندوة الجماهيرية التي نظمها في مقره الانتخابي والتي تأتي ضمن برنامجه الانتخابي الذي دشنه تحت شعار «نهضتنا في وحدتنا».

وقال البوص ان الدول العظمى بنت نفسها وتطورت بفضل تحقيق العدالة الاجتماعية دون النظر الى الأصل ولعل تقلد أوباما منصب رئيس الولايات المتحدة لدورتين متتاليتين وهو من أصل كيني ووزيرة الخارجية السابقة من أصل أفريقي لمنصبيهما لهو دليل واضح على ان الدول تختار الأفضل بعيدا عن مبدأ «هذا ولدنا»، مشددا على ان هدفه الأساسي حال وصوله الى قاعة عبدالله السالم هو المحافظة على الوحدة الوطنية ومحاربة جميع السلبيات التي تحارب وحدتنا والتي جبل الشعب الكويتي عليها منذ تأسيسها.

وأوضح البوص ان المجتمع الكويتي هو خليط من الدول المجاورة وبما ان هذا مبدأ تكوين الدولة فيجب ان تكون مسطرة التعامل هي الهوية الكويتية فضلا عن معرفته وخبرته العملية وهذا يغيب عن نظر الحكومات، مشددا على أن تكون تلك هي القاعدة لاختيار المناصب القيادية مستغربا من التعامل الحكومي في اختيار القياديين، ففي الدائرة الخامسة على سبيل المثال والتي تضم اهل البحر والبادية وتضم محافظة الأحمدي والتي تعتبر مركز الثروة في البلاد لا يعقل منذ تأسيس الدستور وحتى وقتنا هذا ان يتم اختيار وزير واحد فقط من هذه الدائرة والمقصد بهذه النقطة هم الوزراء المعينون وليس الوزراء النواب (المحللين).

واستدل البوص بأن هنالك وكيل وزارة واحد من أصل (55) وكيلا يسكن في الدائرة الخامسة فضلا عن وكيلين مساعدين فقط من أصل ما يقارب (345)، متسائلا ما المعايير التي تتبعها الحكومة في التعيينات والاختيارات وان كانت تعييناتهم مقتصرة على أهل البحر فلماذا لا يتم توزير أهل الفنطاس والفحيحيل أليسوا منهم؟ آخذا بعين الاعتبار ان الدائرة الخامسة تزخر بالكفاءات وأصحاب الشهادات العليا.

واضاف البوص ان اهل القبائل وصلوا الى مختلف الشهادات العليا وتبوأوا مختلف المهن مثل أساتذة الجامعة والطيارين والأطباء فلا يجب معاملتهم بهذا الشكل، مؤكدا انه في حال وصوله الى مجلس الأمة لن يستمر الحال كما هو عليه وسيغير هذا التعامل.

وطالب البوص بأن تتم مساواة المحافظات في مسألة الاختيار فيتم تعيين الوزراء بحسب المحافظات فضلا عن المناصب القيادية مثل الوكلاء والوكلاء المساعدين فكل محافظة يجب ان تأخذ نصيبها فالجميع يستحق وجميعهم اهل الكويت ولديهم الكفاءة التي تخولهم تولي هذه المناصب.

وقال البوص: صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ابو السلطات اقر مرسوم الصوت الواحد من اجل تحقيق هذه العدالة الا اننا نفاجأ برئيس الحكومة يختار 15 وزيرا يقتصرون فقط على فئة معينة، مبينا اننا لن نتهاون في تغيير هذا الأمر حال وصولنا الى مجلس الامة.

وتطرق البوص الى الشأن الاقتصادي للبلاد والذي لا يعتمد على أي مقومات فكل الدول المتطورة اقتصاديا اما تعتمد على مقومات زراعية او صناعية الا ان الكويت لا نستطيع ان نقيمها بهذا النحو، ففي السابق كانت الكويت مركزا تجاريا وميناء لـ 3 دول كبرى في المنطقة وهي العراق والسعودية وايران وكان أهل نجد يتبضعون في الكويت، مشيرا الى ان الكويت تعتمد على النفط الا ان هذا المصدر الوحيد للاقتصاد يصدر الى الخارج منذ عام 1946 اي من 65 سنة فمن يصدق ان يقوم الاقتصاد على منبع واحد فنحن حاليا نعيش في وفرة ونعيم والحمدلله الا اننا يجب ان نعرف كم سيستمر هذا المصدر.

وقال ان الدولة ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار تستقطع المليارات من الدنانير من اجل الاستثمارات للأجيال القادمة الا ان النتيجة صفر علما بأن هذه الهيئة أنشئت منذ 50 عاما وفي عهد المغفور له الشيخ عبدالله السالم ولم نر نتائج سوى شوارع بدائية ومبان قديمة، متسائلا ما مستقبل ابنائنا لاسيما ان النفط على أبعد مدى متوقع أن يكفي لـ 50 سنة مقبلة؟ خصوصا ان دول مثل أميركا وبريطانيا والذين يعيشون في قمة المجد الا انهم يسعون الى ايجاد بدائل لضمان مستقبل افضل لأجيالهم القادمة، مشيرا الى ان الكويت بلد مغلق تماما فكيف يتحدثون عن مركز مالي وتجاري وهذا الهدف لا يأتي دون تخطيط وجهد فضلا عن كونه يحتاج الى تطبيق مبدأ العقاب والثواب ومتابعة في كل عام. وقال البوص أعاهدكم في حال وصولي الى مجلس الأمة بفضل الله ووقوفكم معي أن أعمل في خدمة الكويت وأجيالنا القادمة بما يرضي الله ولن نخون الكويت وشعبها العظيم، مؤكدا انه لن يوافق على قوانين تضر الشعب او الكويت لاسيما انها هي الباقية ونحن الزائلون، متمنيا ان تتضافر الجهود في وصولنا الى المجلس ولنحقق هذه الأمنيات والتي تحتاج الى بذل الجهود، داعيا ناخبي الدائرة الخامسة الى بذل الجهد لإيصاله واستثمار هذه الفرصة لخلق اسم للدائرة الخامسة مع بقية مكونات المجتمع الكويتي.

● محمد الدشيش

خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول

الفزيع: 50 عاماً من العبث السياسي من السلطتين بسبب المواءمات والترضيات على حساب الوطن والمواطن

نواف الفزيع متحدثا إلى ناخبيه

أكد مرشح الدائرة الأولى المحامي نواف الفزيع أن الأغلبية الصامتة من المواطنين ليس لهم انتماء إلا للكويت، وما لهم من فزعة إلا للكويت، ولا مصير لهم إلا باسم الكويت، مشددا على أن «من لا يعبر عن مطالب هذه الأغلبية الصامتة ويعمل بإخلاص لتلبية احتياجاتها وتطلعاتها سيكون في مزبلة التاريخ».

وقال الفزيع في كلمة ألقاها خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول في منطقة بيان، تحت شعار «لن نتركها.. تضيع» «لقد عانينا ولا نزال جراء العبث السياسي الممارس من قبل السلطتين على مدار 50 عاما، بسبب المواءمات والترضيات السياسية على حساب مصالح الوطن والمواطنين»، مشيرا إلى أن الناس العاديين هم الذين دفعوا ثمن هذا العبث السياسي.

وأضاف الفزيع بالقول: «نحن بحاجة الى صحوة تقضي على جميع المظاهر السيئة، وان أي شخص يريد مصلحة هذا البلد ليس أمامه من خيار سوى العمل على معالجة الخلل الراهن والمتمثل في الانحراف الرقابي، والتشريعي».

وحول ماهية ومعالم وأسباب هذين الانحرافين، بين الفزيع: «قبل خمسين سنة وصانا أبو الدستور الشيخ عبدالله السالم، الله يرحمه، من داخل قبة البرلمان بالتعاون بين السلطتين.. ولكن هل حافظنا على هذا العهد؟ وهل نفذنا الوصية الغالية؟».

وأجاب قائلا: «للأسف لا، بل على العكس تماما، فقد شوه الاستجواب كأداة دستورية راقية بيد النواب للمساءلة والرقابة، وتحول من أداة اصلاح إلى وسيلة للابتزاز، حيث تم استخدام الاستجوابات للمخاصمة الشخصية وتسوية الحسابات بدلا من تطويعها لمصلحة الكويت وصالح الكويتيين، مشيرا الى ان ذلك هو أحد صور العبث السياسي الذي نعيشه ونعاني تداعياته السلبية في كل مناحي حياتنا اليومية والمعيشية».

وضرب الفزيع أمثلة للانحراف الرقابي باعتباره أحد أوجه العبث السياسي، ومنها: تجيير بعض النواب الاستجوابات لتسوية حسابات ما، وامتناع البعض الأخر عن تقديم الاستجوابات حتى لا تتأثر مصالحهم الشخصية دون مراعاة لمصلحة الكويت.

ومضى قائلا: «أؤكد لأمثال هؤلاء ان محاربة الفساد لا تكون بالمسيرات في الشارع، أو بتهييج الناس، أو بتحريك الشباب وتضييعه، بل يكون عبر القنوات والأدوات الدستورية التي اما أسأتم او عطلتم استخدامها من أجل مصالحكم الشخصية والخاصة»، مستطردا: «نحن لا نخرج للشوارع لأن لدينا وسائل دستورية أفضل سوف نفعلها ونتمسك بها».

وعن الانحراف التشريعي، قال المرشح الفزيع: «أما عن هذا فنقول «عد وخربط»، فعلي سبيل المثال نجد أن الحكومة تتحدث عن عيوب وخلل في بعض القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي دون ان تعمل على معالجته.. فأين أنت يا حكومة من إصلاح هذا الخلل في منظومة القوانين؟، لافتا إلى أن المستثمر الاجنبي أصبح يخشى من دخول السوق الكويتي بسبب القوانين الفاسدة المفصلة على مقاس البعض».

واعتبر الفزيع أن الفساد الذي نعيشه الآن هو نتاج النهج الحكومي، وأوضح قائلا: «الحكومة تعين الناس ليس على اساس الكفاءة بل وفق انتماءاتهم وقوة كراسيهم في مجلس الأمة».

وتابع بقوله: «حكومتنا ساهمت باستسلامها للمحاصصة الطائفية والفئوية، في تفشي الفساد واستشرائه، وتكريس هذه المحاصصة المؤذية».

وأشار الفزيع إلى أن احد أهم وأكبر المشكلات التي تعانيها الحياة السياسية في الكويت الآن هو التناقض بين الشعارات المرفوعة والممارسة المطبقة من قبل البعض، مشيرا إلى أنه كان من نتيجة ذلك زيادة مظاهر العبث السياسي، فلا اصلاحات رياضية أو صحية أو تعليمية أو اسكانية، ولا اصلاح في الاستثمار والاقتصاد بل مصالح ضيقة وحسب، دون اعتبار للناس العاديين من المواطنين الذين دفعوا الثمن ووقفوا صفا واحدا وقت الأزمات والشدة، فهذا شهيد، وهذا أسير، وهذه أم أسير أو ابنة شهيد.

● محمد البدري

جانب من الحضور في مقر الفزيع الانتخابي

أثناء افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول

فيصل الهاجري: الوحدة الوطنية مطلب أساسي للاستقرار

مرشح الدائرة الخامسة فيصل الهاجري متحدثا لأبناء «الخامسة»

تقدم مرشح الدائرة الخامسة فيصل محمد الهاجري نيابة عن أبناء دائرته الخامسة بشكل خاص وأبناء الكويت كافة بالاعتذار للكويت ولمقام صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لما عانت منه الكويت الحبيبة خلال الفترة الماضية من مشاحنات ومشادات وتجاذبات على الصعيدين البرلماني والحكومي إضافة الى ما شهدته الكويت من أحداث مؤسفة وتطاول مقصود من قبل البعض، مكررا اعتذاره لصاحب السمو الأمير قائلا: السمع والطاعة لسمو الأمير وأن أي مساس بمقامك مرفوض.

وأكد الهاجري خلال افتتاح مقره الانتخابي وسط حضور حاشد من أبناء الدائرة وحضور مرشح الدائرة الثالثة عبدالله الهاجري والناشط السياسي أحمد المليفي وفيصل المزين وعدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ان كل القرارات التي اتخذها سمو الامير جاءت وفق الدستور إلا أن البعض يحاول قلب الصورة ووصفها بأنها غير دستورية، مضيفا أن الوحدة الوطنية مطلب أساسي لاستقرار أي بلد والكويت تمر الآن بمرحلة خطيرة تتطلب منا السمع والطاعة لسمو الأمير.

وبيّن الهاجري ان مشاركته في الانتخاب جاءت تلبية لرغبة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، متمنيا تحقيق رؤيته السامية بإعادة الكويت درة للخليج ومنارة يستضيء منها جميع الدول المجاورة وذلك من خلال تحويلها لمركز مالي واقتصادي وتجاري تحقيقا لرغبة سمو الأمير، حفظه الله ورعاه. وتساءل الهاجري حول الفائدة المتكررة من الصراعات وعن التناحر المستمر، والخلافات الجانبية التي باعدت الكويت عن التنمية المنشودة، مؤكدا أن الكويت في تراجع وهي في خطر بسبب تصرفات البعض.

وأكد الهاجري أن من حق أي كويتي أن يخاف ويقلق ويدافع عن الكويت، فالدور المنوط بنا الآن هو الحفاظ على الأمن والأمان، موضحا أن الشعب الكويت مل الشعارات الزائفة والطرح الطائفي، متسائلا: من المستفيد هل هي الكويت وشعبها أم من يطالب برئيس وزراء شعبي وحكومة منتخبة.

وتعهد الهاجري في حال وصوله لقبة عبدالله السالم بأن يعمل برفقة باقي النواب على النهوض بالكويت ورفع مكانتها على مستوى دول الخليج ومستوى الشرق الأوسط والعالمي.

واشار الهاجري الى وجود دول خليجية استطاعت بتعاون أبناء شعبها أن توفر أرضا تجارية خصبة للعديد من الدول لتتعرش على صدارة الدول التجارية الكبرى، والكويت رغم أنها كانت من أولى الدول التجارية منذ القدم تراجعت إلى الوراء بشكل كبير وملحوظ.

ولفت الهاجري الى أن برنامجه الانتخابي يتناول العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنموية منها قضية البطالة التي اعتبرها من أهم القضايا التي يجب إيجاد حل سريع لها، مبينا أنها لو تركت وأهملت فستتفاقم ما يؤدي الى زعزعة الاستقرار في المجتمع لما لها من نتائج سلبية على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وأوضح أن حلول قضية البطالة كثيرة أبسطها ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، أو وضع خطة وطنية تتبناها الحكومة والمجلس للتعامل المباشر والجاد مع هذه الظاهرة.

وقال الهاجري ان قضية البدون شوهت وجه الكويت أمام المحافل الدولية، مؤكدا أنها قضية انسانية بالدرجة الأولى لا تحتاج الى مباحثات وجدل «إحقاق الحق» لا أكثر، لأن العدل هو إعطاء كل ذي حق حقه، مشيرا إلى أن طرحه لهذه القضية ليس للتكسب السياسي وإنما للدفاع عن هذه الفئة كونه عايشهم وشعر بآلامهم وأوجاعهم.وتابع الهاجري أن ما يقارب الـ 50 ألفا من فئة غير محددي الجنسية يحملون إحصاء سنة 1965، والأمم المتحدة اعترفت باستحقاق 35 ألف بدون للجنسية الكويتية، فلماذا لا يتم تجنيسهم، هل أصبحت هذه القضية جسرا للعبور أو نقاط تدرج على البرامج الانتخابية، مناشد سمو الأمير أن ينظر بعين الاعتبار لهذه الفئة.

وبين الهاجري أن قضية ذوي الاحتياجات الخاصة تعاني قصورا من السلطتين، وأن جميع القوانين المتعلقة بالمعاقين تحتاج الى تطوير وإعادة النظر فيها، موضحا أن القانون غير مفعل بشكل صحيح والفئة التي تستفيد من القانون قليلة جدا، وهذا لا يعني اني أشكك في نزاهة القانون وإنما أطالب بفتح هذا الملف والتدقيق فيه.

● محمد الدشيش

ناخبو الدائرة الخامسة في مقر الهاجري